الأمم المتحدة

A/HRC/25/G/25

الجمعية العامة

Distr.: General
14 April 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجّهة من الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤ التي وجهها الممثل الدائم لأرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/25/G/15) والتي لا يمثل مضمونها كما ورد سوى المزيد من الكلام الفضفاض في ظل وجود حقائق دامغة تدل على العكس.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمعلومات التي ترد في رسالة الممثل الدائم لأرمينيا المذكورة أعلاه ويدّعى فيها أن القوات المسلحة لأذربيجان انتهكت وقف إطلاق النار. ووجود عدد من المغالطات الواضحة، بل والتناقضات السردية، مثل تلك المتعلقة باستهداف المستوطنات الأرمينية الواقعة على امتداد خط التماس، واتسامها "بقدرة" مغبوطة على أن تحدد بشكل فريد العدد الدقيق للرصاصات التي يزعم أن الخصم قد أطلقها، دليلان واضحان على تزييف الحقائق. ويبدو أن الأمور اختلطت على ممثل أرمينيا لأنه لا توجد مستوطنات أرمينية متاخمة لخط التماس على الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها القوات الأرمينية؛ لكن، في المقابل، يعيش مدنيون أذربيجانيون بالقرب من خط التماس ويعانون يومياً من انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب الوحدات الأرمينية.

وجدير بالذكر أن الجانب الأرميني، بينما يشير بانتقائية وبشكل خارج عن السياق إلى أهمية مبدأ عدم استخدام القوة، فإنه يسيء تفسير هذا المبدأ لتكون غايته هي تثبيت

(A) GE.14-13673 280414 280414
1413673

الرجاء إعادة الاستعمال

النتائج العسكرية لاستخدام هذا البلد القوة بطريقة غير مشروعة ضد أذربيجان. بيد أن من المعلوم أنه لا يمكن ادعاء أن الدولة الضحية ملزمة باحترام مبدأ عدم استخدام القوة ضد الدولة المعتدية في الحالات التي تخل فيها دولة ما بالتزامها بتسوية نزاع دولي بطرق سلمية وتستخدم بعد ذلك القوة بطريقة غير مشروعة لاحتلال أراضي دولة أخرى. ومن البديهي أن هذه الادعاءات، في حال التمسك بها، تخدم حتماً مصلحة الجهة المعتدية، وترسّخ بالأحرى مواقف السيطرة الناجمة عن استخدام القوة بطريقة غير مشروعة، وتعزّز تصور أن العلاقات الدولية ترتكز على القوة العسكرية، وتشجّع الإفلات من العقاب بدلاً من الإسهام في انتصار العدالة.

ومبدأ عدم استخدام القوة، الذي انتهكته أرمينيا على نحو سافر، مبدأ يتعين إنفاذه من خلال انسحاب القوات المسلحة الأرمينية انسحاباً كاملاً من إقليم ناغورنو كاراباخ وغيره من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، واستعادة أذربيجان سيادتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً، وإعادة تأكيد هذا المبدأ في العلاقات بين دولتي أرمينيا وأذربيجان في إطار تسوية النزاع. ومن الضروري أيضاً التأكيد على أن أرمينيا ملزمة بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بإنهاء احتلالها غير المشروع للأراضي الأذربيجانية؛ وهكذا فإن تنفيذ هذا الالتزام لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقدَّم على أنه تنازل ويستخدم للمساومة في عملية تسوية النزاع.

وبدلاً من بث الشائعات وإطلاق العنان للتكهنات بشأن نشاط القوات المسلحة الأذربيجانية، أودّ دعوة الممثل الدائم لأرمينيا إلى النظر في الأحداث الدامية التي وقعت بين الجنود الأرمينيين المنخرطين في القوات المسلحة الأرمينية والمكلفين بالخدمة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. فمنظمات حقوق الإنسان الأرمينية ذاتها أقرت علناً بأن أكثر من ١ ٥٠٠ جندي أرميني قتلوا خلال فترة وقف إطلاق النار، الذي بدء نفاذه في عام ١٩٩٤، بسبب العنف غير المتصل بالقتال. ومهما كانت أسباب التصادم والتقاتل المفتوحين في صفوف القوات المسلحة الأرمينية، وهي أفعال يقال إنها قائمة حتى على دوافع قومية أو إثنية، فإن هذه الأفعال تشهد صراحة على الوجود العسكري غير المشروع لأرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة ولسيطرتها الفعلية عليها. وفي الوقت ذاته، تمثل هذه الأحداث دليلاً صارخاً على ما يشوب القوات المسلحة الأرمينية المنتشرة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة من ضعف القيادة وغياب الانضباط وما تعانيه من فوضى وانهيار معنوي واضحين.

وعلاوة على ذلك، تمضي الدعاية الأرمينية في غفلتها المعهودة إذ تحتج دون إقناع بأهمية المقترحات المتعلقة بسحب القناصة من خط التماس وإنشاء آلية للتحقيق في حالات انتهاك وقف إطلاق النار. وينبغي تذكير الممثل الدائم لأرمينيا بأن بلده لم يمتثل للقرارات ذات الصلة التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة وتطالب بأمور من بينها الانسحاب الفوري والكامل واللامشروط لكل القوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة،

ولا للوثائق والقرارات الكثيرة التي صدرت عن منظمات دولية أخرى وتدعو إلى إنهاء احتلال الأراضي الأذربيجانية. وإلى جانب حرمان أكثر من مليون أذربيجاني لاجئ ومشرّد داخلياً من حقهم في العودة إلى بيوتهم والجهود المتعمدة لتغيير التوازن الديمغرافي وطمس كل معالم الوجود الثقافي والتاريخي الأذربيجاني في الأراضي المحتلة، تعد افتراضات أرمينيا بشأن بناء الثقة مضللة وكاذبة تماماً، إذا تعارض باستماتة الاتصال المباشر بين المجتمعين الأذربيجاني والأرميني لإقليم ناغورنو كاراباخ التابع لجمهورية أذربيجان. وهذه الإجراءات الأرمينية، فضلاً عن الأفكار البغيضة التي يبثها القادة الأرمينيون بشأن التفوق العنصري والكراهية تجاه الأذربيجانيين، لا يمكن أن تساهم في بناء الثقة.

ولا يساور جمهورية أذربيجان شك في أن إيجاد تسوية للنزاع على أساس القانون الدولي ستقتضي الانسحاب الكامل للقوات المسلحة الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة، واسترداد السيادة والسلامة الإقليمية لأذربيجان، وعودة المرحّلين قسراً إلى ديارهم، والتعايش السلمي بين المجتمعين الأرميني والأذربيجاني في إقليم ناغورنو كاراباخ التابع لجمهورية أذربيجان.

وسأكون ممتنّاً للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

(التوقيع) مراد ن. نجفبايلي
السفير، الممثل الدائم